

ارتفاع أسعار الخامات وانتشار ظاهرة السلع الصينية تعميم أول خريطة صناعية.. ومحاولات متواضعة لحل أزمة المتعثرين

لقرير:
مصطفى عبيد

وهو المبني الذي يتم التخطيط له منذ أكثر من عشرين عاماً، وقد تم تسليم المبني نهائياً بعد تشطيبه وقام الاتحاد بتوزيع مقرات الغرف الصناعية وأنشأ لجنة بمجلس إدارة اتحاد الصناعات يرأسها سمير الفتاوي للإشراف على كافة الأمور داخل المبني، وقبل أن ينتهي العام نقلت ثلاث غرف صناعية مقراتها إلى ذلك المبني وهي غرف الصناعات المعدنية، ومواد البناء، وصناعة الحبوب.

كما شهد اتحاد الصناعات وغرفة الصناعة انتخابات مجلس إدارته ويده الدورة الجديدة للاتحاد ٢٠٠١/٢٠٠٤ وهي الانتخابات التي اتسعت بالمفاجآت حيث أنت التي تفسير رؤساء ثلاث غرف صناعية هي الهندسية، والبترول، والبرمجيات، كما أنت التي تعبيرات واسعة في مجالس إدارت الطباعة، والأخشاب، والنسجية، والمعدنية. وتنتج عن الانتخابات اختصار مجلس إدارة جديد لاتحاد الصناعات ضم وجوها جديدة على رأسها محمود سليمان وزهير حسوب النسي، وبهاء حلمي، وعصام رفعت، وصفوان ثابت، كما تم تعيين سمير وكحل اتحاد الصناعات الممثل للقطاع الخاص ليهيئ شقيق بغدادى بدلاً من المهندس أحمد عز.

وقد تابع اتحاد الصناعات محاولات مع الحكومة لحل أزمة اعضائه فاستقبل الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء لبحث أثار ١٦ سبتمبر على الصناعة الوطنية، واستقبل وزراء الصناعة، والاقتصاد، والمالية عدة مرات لبحث ودراسة مشاكل الصناع.. كما تابع الاتحاد مشروع إقامة مركز معلومات متكامل للصناعات الوطنية وعمل مشروع المؤتمر الصناعي بالتعاون مع عدة هيئات ومؤسسات دولية.

بالإضافة إلى الاتصالات التي أجراها الاتحاد مع البنوك والمؤسسات الأجنبية للحصول على قروض جديدة لدعم مشروعات القطاع الخاص.. وكان من أهمها قروض البنك الياباني للاستيراد، والبنك الألماني، والبنك الكوري.



غزو السلع الصينية رفع الطاقة العاطلة في المصانع

صناعية لمصر، وهو مشروع كان محل مقلبات متكررة للمؤسسات الدولية، حيث تصدت تلك الخريطة حجم الطاقات العاملة والعاطلة في مختلف قطاعات الصناعة، وأهم المجالات التي تحتاج لاستثمارات جديدة.

كما تميز نشاط وزارة الصناعة بالحركة الفاعلية إذ أنشأ الوزير السابق سفرة لعمليات وزارة الصناعة تتلقي مشاكل الشركات الصناعية بصورة منتظمة وتخطب المسؤولين عنها في الوزارات المختلفة، وقد عقدت تلك الغرفة اجتماعات منتظمة مع الجلسات الملعبية المختلفة وتم حصر أهم المشاكل ودرستها دراسة واقعية، كما يحسب للوزير السابق تنظيمه لبرنامج قومي لتحديث الصناعة بخلاف البرنامج الأوروبي وتخصيص ميزانية ثابتة له. وقد بدأ ذلك البرنامج بتحديث خمس صناعات هي النسجية، والجلود، والأخشاب، والغذائية، والهندسية.

اتحاد الصناعات في عام
وعلى الرغم من المشاكل للتتالية التي عانت منها أعضاء اتحاد الصناعات طوال العام إلا أن حلمهم اكتمل وتحقق بانتهاج مشروع مبني الاتحاد علي كورنيش النيل،

والأسمدة، والزجاج، والبويات، والمنتجات البلاستيكية، وكثير من المنتجات الغذائية. ويرجع ذلك لأن غالبية الخامات مستوردة من الخارج.

كما أدى الارتفاع في سعر صرف الدولار إلى تأخر كثير من الشركات عن إجراء عمليات الاحلال والتجديد بها نظراً لارتفاع تكاليف استيراد المعدات والمكينات الجديدة، وقطع غيارها، وهو أمر انعكس على إنتاج كثير من المصانع القائمة. وقد ساهم ذلك في استمرار تعثر كثير من الشركات والمصانع في سداد مديونياتها للبنوك، كما ساهم في اطلاق عشرات المصانع وتشريد العمالة بها وهو مسلسل كان قد بدأ قبل عامين في المدن الصناعية الجديدة.

اداء وزارة الصناعة
وبالنسبة لاداء وزارة الصناعة والتقنية التكنولوجية خلال العام ٢٠٠١ لسعالي الرغم من تعطيل الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة السابق لبرنامج تحديث الصناعة التابعة للاتحاد الأوروبي بدعوى عدم جدواها ودعم وخيمة الصناعة الوطنية، وهو اتجاه ليس هذا مجال مناقشته فإن الوزارة بحسب لها اعدادها لأول خريطة

السلبية لبعض الدول. وتضمنت مقترحات الغرف عمل «كوتاه» للمصن بالنسبة لصادراتها التي مصر. بينما اقترحت جهات أخرى فرض رسوم تعويضية على بعض الواردات التي تصفق افرالاً كيميا لحين ثبات تهمة الاغراق على تلك المنتجات. مع الطالبة بتشديد الرقابة على المناطق الحرة والمتاحف الجمركية لمنع تهريب المنتجات الصينية، وطرح البعض مقاطعة السلع الصينية تماماً كسلاح لا يتعارض مع التزامات مصر تجاه الجات حيث يتم ذلك من خلال حملة قومية يمتينها اتحاد الصناعات المصرية، وهو مازال قيد الدراسة حتى الآن.

ارتفاع أسعار الخامات
كذلك من الظواهر السلبية التي عانت منها الصناعة خلال العام ارتفاع التكاليف الخاصة بالخامات ومستلزمات الإنتاج. ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير الذي شهده سعر صرف الدولار مقابل الجنيه طوال العام حيث ارتفع السعر من ٢٩٠ قرشاً إلى أكثر من ٤٤٠ قرشاً، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الخامات الأساسية لمنتجات الحديد الصلب، والألمونيوم والنحاس والمشغولات الذهبية والفضية.

«عيد بلية حال عدت يا عيد...» مازال الاحباط والتشاؤم يسيطران على العاملين في قطاع الصناعة على سدى العام الرابع على التوالي.. فمئذ عام ١٩٩٨ وحالة من الركود الحاد تسيطر على حركة البيع والشراء، سواء للسلع المحلية أو المستوردة، ويبدو ان عام ٢٠٠١ لم يحفل للصناعة الوطنية أي بارقة أمل، فسعالي الرغم من المحاولات الحكومية المتكررة لحل أزمات الكساد، ونقص السيولة، والتعثر للمصري، إلا ان حجم المشاكل كان كبير وقوي، ولم تنجح للعارض الموسمية في وقف تسلط المصانع المتوسطة والورش الصغيرة في مختلف القطاعات.. كذلك لم تنجح اللجان المشكلة بين منظمات الأعمال غير الحكومية وبين الجهات الحكومية في حل أزمة المتعثرين مع البنوك، واستمرت البنوك الدائنة في تحويل متعثرينها من رجال الصناعة إلى الشؤون القانونية. وقام أحد البنوك بالفعل بالحجز على رجل صناعة بارز والاعلان عن بيع بعض ممتلكاته في المزاد العلني.

الغزو الصيني
ويمكن رصد الظواهر السلبية التي عانت منها الصناعة على مدى عام ٢٠٠١ من خلال مذكرات الغرف الصناعية للجنة الي وزارة الصناعة وباتي الوزارات. وتركز تلك المذكرات على قضية الغزو الصيني للأسواق سواء بطرق شرعية من خلال الاستيراد أو غير شرعية من خلال التهريب. وتضم قائمة الصناعات التي قدمت شكوي ضد المنتجات الصينية واتهمتها بالاغراق لصناعة الاجهزة الكهربائية، ولعب الاطفال، والمنتجات الكيميائية، والادوية المنزلية البلاستيكية، والأحذية والمنسجات الجلدية، والادوية الصحية، والأقمشة والملابس الجاهزة، وبعض المنتجات الغذائية. وكان مما تلفقت عليه الغرف الصناعية ضرورة وضع حد لذلك الغزو من خلال استخدام آليات منظمة لتجارة العالمية خاصة المادة السادسة لاجهزة الممارسات